وصل نسخة لـ kdp.info من البيان التأسيسي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في سورية، جاء فيه:

نحن الموقعين أدناه نعلن عن تأسيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في سورية، كهيئة سورية وطنية حقوقية، وكأداة لتنفيذ الاستراتيجيات العامة المتعلقة بـ:

1- العمل على نشر وتثبيت ثقافة العدالة الانتقالية، وضمان تحقيق العدل وإرساء مبدأ المسؤولية والمحاسبة وعدم الإفلات من العقاب، لكل مسببي العنف والممارسين له، والمسؤولين عن وقوع الضحايا في سورية سواء أكانوا حكوميين أم غير حكوميين، وإحالتهم ومحاسبتهم أمام قضاء مستقل وعادل ونزيه.

2- نشر ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية وتعزيزها داخل المجتمع السوري.

3- رسم إستراتيجية واضحة تكون بمثابة السياسة العامة لعمل الهيئة من خلال التصدي لجميع قضايا حقوق الإنسان في سورية والدفاع عنها,من اجل تكوين حيز حقيقي من الخبرات والآراء والعمل المشترك، يكون بمثابة قيمة مضافة للعمل الحقوقي في سورية.

4- العمل على ترسيخ قيم حقوق الإنسان والمواطنة والتسامح والمساواة ونبذ العنف والعمل على تعزيز وحدة المجتمع وتماسكه عبر التربية على قيم حقوق الإنسان واحترامها.

5- العمل على وقف وإلغاء كافة أشكال التمييز بين المواطنين، ومعالجة جميع الآثار التي ترتبت على ذلك، والاعتراف دستوريا بوجود التنوع القومي والديني والأثيني .

6- رصد وتوثيق جميع الانتهاكات الواقعة على حقوق الانسان الفردية والاجتماعية، والعمل على ايقاف جميع هذه الانتهاكات أيا كان مصادرها أو مبرراتها.

7- العمل على تعزيز مكانة المرأة في المجتمع والاعتراف بحقوقها كاملة والعمل من أجل المساواة الحقيقة بين الجنسين.

8- العمل على ترسيخ مبادئ وأسس دولة الحق والقانون.

9- العمل من اجل إقرار مبدأ سمو المواثيق والاتفاقيات الدولية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان، على التشريعات الوطنية، مع التنصيص على هذا المبدأ في الدستور، وإعمال مبدأ الملاءمة عبر إلغاء القوانين و المقتضيات القانونية المنافية لحقوق الإنسان عبر إدماج مقتضيات المواثيق و الاتفاقيات المصادق عليها في التشريع السوري.

وعلى هذا تتمثل رؤية هذه الأداة(المجلس الوطني) لحقوق الإنسان في سورية ، في أن تصبح ملتقى سوريا للهيئات المعنية بالدفاع عن حقوق الانسان، وللخبرات الفردية المعروفة بنشاطاتها ودفاعها عن حقوق الإنسان، وبحيث يمكن ان تمسي هذه الهيئة مصدرا رئيسيا للخبرات السورية المدافعة عن حقوق الإنسان، ومن أجل تعزيز الوعي المجتمعي بحقوق الإنسان والديمقراطية، كقيم رئيسية تسترشد بها (الهيئة) متداخلة ومترابطة كتجسيد لاحترام حريات الأفراد وحقوقهم الأساسية وإعلاء سيادة القانون والمشاركة بفعالية وشفافية في اتخاذ القرار السياسي بدون تمييز من أي نوع,إضافة إلى مساءلة المسؤولين عن الشأن العام وحق المعارضة في إبداء الرأي وممارسة حقوقها ضمن القانون وثقافة حرية التعبير وأن يكون للمرأة دورها الايجابي في التنمية والتصويت والانتخاب.

واتفق الموقعون على أن تكون العضوية مفتوحة للراغبين بالانضمام الى المجلس من جميع الهيئات العاملة في الدفاع عن حقوق الإنسان في سورية.

كذلك اتفق الموقعون، وريثما يتم انعقاد المؤتمر الاول للمجلس، ان يقوم بأعمال التنسيق للمجلس، الزميل دانيال سعود رئيس لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية.

دمشق في 19\1\2013

الهيئات المؤسسة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في سورية

- لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح).
- المنظمة الكوردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سورية (DAD.)

- المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية

- اللجنة الكوردية لحقوق الإنسان في سوريا (الراصد).
- المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية

- منظمة حقوق الإنسان في سورية – ماف

- منظمة الدفاع عن معتقلي الرأي في سورية-روانكة

- منظمة كسكائي للحماية البيئية

- التجمع الوطني لحقوق المرأة والطفل.
- التنسيقية الوطنية للدفاع عن المفقودين في سورية

- جمعية روني للمرأة الكوردية

- رابطة الحقوقيين السوريين من اجل العدالة الانتقالية وسيادة القانون

- الرابطة السورية للحرية والإنصاف

- المركز السوري للتربية على حقوق الإنسان

- مركز ايبلا لدراسات العدالة الانتقالية والديمقراطية في سورية

- المركز السوري لحقوق الإنسان

- المركز السوري للعدالة الانتقالية وتمكين الديمقراطية

- المركز السوري لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب

- المركز الوطني السوري للديمقراطية وحقوق التنمية

- المركز الوطني لدراسات التسامح ومناهضة العنف في سورية

- المركز الكوردي السوري للتوثيق